

عقد مقاوله

الموضوع : تنفيذ الجسر الترابي والأعمال الصنافية بقطاعات مشروع إنشاء القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) قطاع العاصمة الإدارية لتنفيذ المسافة من الكم ١٠٥,٥٠٠ إلى الكم ١٠٨ بطول ٢,٥ كم اتجاه النيل بالأمر المباشر .

رقم العقد : ٢٣٩ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ .

أنه في يوم الثلاثاء الموافق ٥ / ١٠ / ٢٠٢١ .

حضر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و " شركة الجواد للمقاولات العامة والتوريدات والرفص "

ويمثلها السيد المهندس / عبد الفتاح عبد الجواد مهدي خليل

- بصفته / مدير وشريك

بطاقة رقم / ٢٦٦٠٢٠١٢١٠١٤٣٩

بطاقة ضريبية / ٧٤٦-٦٣٧-٤٧٢

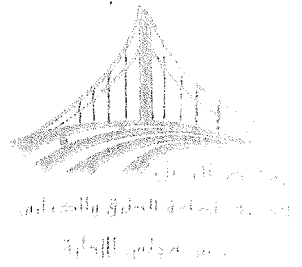
مأمورية ضرائب / إمبابة ثان

سجل تجاري / ١٤٥٤٩٤ (سجل تجاري الجيزة)

ومقرها / مدخل القرية الذكية - بجوار محطة الكهرباء ٥٠٠ - المنصورة - الجيزة

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

(Handwritten signature and stamp)



بناءً على كتاب السيد اللواء أ. ح / أمين عام مجلس الوزراء رقم (١٩٤٠٤ - ٥) بشأن القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بالجلسة رقم (١٥٢) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٧/٢٠٢١ والمتضمن الموافقة علي طلب وزارة النقل ممثلة في الهيئة التعاقد بطريق الإتفاق المباشر مع شركة الجواز للمقاولات العامة والتوريدات والرصف لتنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاعات مشروع انشاء القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الادارية - العلمين - مطروح) قطاع العاصمة الادارية لتنفيذ المسافة من الكم ١٠٥.٥٠٠ الي الكم ١٠٨ بطول ٢.٥ كم اتحاه النيل بالأمر المباشر بتكلفة مالية إجمالية ١٢٨.٠٠٠.٠٠٠ مليون جنيه.

(فقط وقدره مائة وثمانية وعشرون مليون جنيه لا غير) حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الطرف الثاني (شركة الجواز للمقاولات العامة والتوريدات والرصف) علي الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملة عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ قدره ١٢٨.٠٠٠.٠٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية وعشرون مليون جنيه لا غير) شاملة الضريبة ، ويعتبر محضر المفاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا علي الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً لأحكامه .

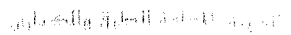
البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني تنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاعات مشروع انشاء القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الادارية - العلمين - مطروح) قطاع العاصمة الإدارية لتنفيذ المسافة من الكم ١٠٥.٥٠٠ الي الكم ١٠٨ بطول ٢.٥ كم اتجاه النيل. (بالأمر المباشر) طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ١٢٨.٠٠٠.٠٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية وعشرون مليون جنيه لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقا لشروط ووثائق العقد

البركة

يلتزم الطرف الثاني "شركة الجواهر المقاولات العامة والتوريدات والرسف" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (١٢) شهر من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة النامة النافية للجهة شرعا وقانونا.





الباب الثاني عشر

البند الحادي عشر

البيت الثاني

البند الثالث عشر

July 11, 1909

البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسئولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدي آلاته وتقع المسؤولية القانونية كاملة علي الطرف الثاني وحده .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع علي حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند التاسع عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقـرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص

البند الحادي والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

